Ref: PRS 2021/01/1008 21.01.2021

# إضراب سجينات عن الطعام في سجن معيتيقه احتجاجاً على استمرار الاعتقال بدون محاكمة

منظمة التضامن لحقوق الإنسان (التضامن) تعرب عن قلقها حول مصير مجموعة من النساء، المعتقلات في سجن معيتيقه بطرابلس، بعد أن دخلن في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقالهن منذ سنوات بدون محاكمة، وتطالب التضامن مكتب النائب العام بالتدخل الفوري للإفراج عنهن.

ووفقاً للمعلومات التي تحصلت عليها التضامن، فإن السجينات بالرغم من عدم ثبوت أي تهم ضدهن إلا أن النيابة لم تتدخل للإفراج عنهن. وحسب المصدر ذاته فإن المسؤولين عن السجن "يحملون النيابة المسؤولية لعدم إصدارها أوامر إفراج".

سجن معيتيقه، في قاعدة معيتيقه الجوية[1]، أنشأته وتسيطر عليه "قوة الردع الخاصة"، وهي إسمياً تتبع حكومة الوفاق الوطني[2]، ولكن في واقع الأمر هي مليشيا مسلحة لها قيادتها الخاصة وهيكلها الخاص[3]. عدد السجناء غير معروف، ولكن وفقا لأحدث تقرير لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[4]، يُقدَّر عدد المحتجزين في سجن معيتيقه بحوالي 3600 محتجز، من بينهم نساء وأطفال. لا أحد يعرف تحديداً عدد المحتجزين في قاعدة معيتيقه ولا أماكن احتجازهم، وهذا باعتراف المجلس الرئاسي[5]، ولم تتمكن أي هيئة مستقلة، وطنية أو دولية، من زيارة السجن، كما لم يُسمح لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بزيارة السجن.

---

[1] منظمة التضامن لحقوق الإنسان: "التضامن تطالب حكومة الوفاق بتحديد موقفها من انتهاكات سجن معيتيقه"،

[2] في الأصل "قوة الردع الخاصة" تتبع وزارة الداخلية لحكومة الوفاق، ولكن في شهر نوفمبر الماضي انتشرت نسخة من قرار يحمل رقم 578 لسنة 2020 صادر عن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بتاريخ 1 سبتمبر 2020، يقضي بنقل تبعية "قوة الردع الخاص" إلى رئيس المجلس الرئاسي. لم تقم حكومة الوفاق بنشر نسخة من هذا القرار، لا على حساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook) و (Twitter)، ولا على الموقع الرسمي للحكومة، ولذلك غير واضح مدى صحة القرار.

[3] تسيطر على السجن ميليشيا محلية من منطقة سوق الجمعة، يطلق عليها أسم "قوة الردع الخاصة" (قوة الردع). آمر قوة الردع أسمه عبد المنعم كارا، من سكان منطقة سوق الجمعة، وأغلب أفراد القوة من أتباع جماعة دينية متطرفة، يسمون أنفسهم سلفيين، ولكن الكثيرين، في ليبيا وخارجها يسمونهم المداخلة، لأنهم أتباع الشيخ السعودي الشيخ ربيع المدخلي المقيم في مدينة جدة السعودية.

[4] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الاعتيادية (43)ن تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "حالة حقوق الإنسان في ليبيا ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تلقتها حكومة ليبيا"، 23 يناير 2020.

[5] المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني: "قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1307) لسنة 2018 "بتقرير بعض الأحكام بقراره رقم (1301) لسنة 2018""، 17 سبتمبر 2018. المادة رقم (2) نصت على "تتولى اللجنة المشكلة بالمادة رقم (1) من هذا القرار مباشرة أعمال التقصي عن وضع الموقوفين بمؤسسة الإصلاح والتأهيل طرابلس الرئيسية **بقاعدة معيتيقه الجوية وأي مكان احتجاز آخر قد يكون بها** والتثبت من إجراءات إيقافهم وحبسهم ومدى موافقتها للتشريعات الجنائية النافذة".

سجن معيتيقه، الذي يتواجد فيه عدد كبير من النساء السجينات، لا يوجد به حارسات نساء، وقد أشار تقرير سابق صادر عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى تعرض النساء للتحرش والاعتداء الجنسي، وفقاً لشهادات نساء كُنَّ معتقلات في سجن معيتيقه ثم أُفرِجَ عنهن.

السيد أحمد محمود، الباحث الحقوقي في منظمة التضامن، صرح بأنه "رغم كل التقارير الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان[6] والمنظمات الدولية غير الحكومية[7] التي وثقت بعض الانتهاكات في السجن وطالبت السلطات الليبية بالتدخل وتصحيح الوضع، إلا أنه لم نرَ أي مبادرة من حكومة الوفاق ولا من المجلس البلدي لبلدية سوق الجمعة" وأضاف "الانتهاكات التي تُرتكب في سجن معيتيقه لا تقل عن تلك التي ارتكبتها أجهزة النظام السابق في سجن أبو سليم، ويجب أن يعي المجلس الرئاسي ووزارتي الداخلية والعدل[8] ومكتب النائب العام بأنهم يتحملون المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات التي ترتكبها مليشيا الردع في هذا السجن. يجب عليهم التدخل العاجل لتصحيح الوضع".

التضامن حاولت الاتصال بالسيد رئيس مكتب التحقيقات في مكتب النائب العام بشأن الأوضاع السيئة في سجن معيتيقه، ولكن لم يرد على محاولات الاتصال.

**منظمة التضامن لحقوق الإنسان**
**طرابلس – ليبيا**

[6] مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا"، 10 أبريل 2018.

[7] منظمة العفو الدولية: "ليبيا: قرار دمج قوة الردع في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة"، 21 يونيو 2018. منظمة العفو الدولية: "لا سلطة فوق سلطة الردع"، 17 يوليو 2020.

[8] معتقل معيتيقه والذي تطلق عليه وزارة العدل "مؤسسة الإصلاح والتأهيل طرابلس الرئيسية" اسميا يتبع وزارة العدل ولكن فعليا تسيطر عليه قوة الردع الخاصة ولا يخضع لإشراف الشرطة القضائية كما ينص القانون.